الحوكمة فى ظل التنمية المستدامة

د/ نجلاء السيد المشد
دكتوراه فى القانون التجارى - جامعة القاهرة

مقدمة:

الإنسان هو الثروة الحقيقية لأى أمة ، وتقدر الأمم بما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أى جديد بكفاءة وفاعلية، وبذلك يعتبر الإنسان أفضل مجالات الاستثمار.

إشكالية الدراسة :

تدور إشكالية الدراسة حول نقص المعرفة بماهية الحوكمة من قبل العاملين المدنيين بالدولة ، وعدم إدخال مفهوم وممارسات الإدارة الرشيدة فى بعض المؤسسات الحكومية وعدم ربطها بالإصلاح الإدارى.

أهداف الدراسة :

ترمى هذه الدراسة إلى تحقيق معرفة أعمق لدى الموظف العام بماهية الحوكمة والتنمية المستدامة لما لها من أثار إيجابية على المجتمع، ودورهما فى تحقيق متطلبات التنمية سواء كانت متطلبات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية .

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلى وذلك عن طريق دراسة متعمقة لكل جزئية من جزئيات البحث من خلال عرض وتجميع كل ما هو قائم ، ثم تناول كل جزئية بعد تحليلها من خلال الدراسات والأدبيات والأبحاث المتعلقة بالحوكمة.

كما تعتمدالدراسة على المنهج الوصفى وذلك عن طريق إيضاح بعض المفاهيم التى تتضمن تحليلا كافيا للمعلومات والحقائق.

فروض الدراسة :

أصبح موضوع الحوكمة من الموضوعات الجوهرية على المستوى الإقليمي والعالمى خاصة بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة، وأضحى العالم بأكمله فى سباق مطرد لملاحقة التطورالتكنولوجي الحديث.

وعن طريق الحوكمة يتم دعم الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع على اتساعها فى مجال الإصلاح الإدارى ومكافحة الفساد وتحقيق النزاهة والشفافية .

كما تعتبر الحوكمة المؤسسية هى الهدف الرئيسي الذى تسعى الحكومة لتطبيقه فى كل المؤسسات والذى يعد الحل لمشكلة تضارب المصالح.

خطة الدراسية :

- المبحث الأول : الحوكمة نشأتها وأهميتها.
- المطلب الأول : نشأة الحوكمة وتعريفها.
- الفرع الأول : النشأة التاريخية للحوكمة.
- الفرع الثاني : ظهور مصطلح الحوكمة فى مصر .
- المطلب الثاني : أهمية الحوكمة فى القطاع العام .
- الفرع الأول: تطوير الجهاز الإدارى بالدولة المصرية.
- الفرع الثاني: مواكبة القطاع الحكومى للتطوير.
- المبحث الثاني : الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وخطوات نحو التنمية المستدامة.
- المطلب الأول : دور الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فى تطبيق الحوكمة.
- المطلب الثاني : استحداث قسمي المراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإدارى بالدولة.
- المبحث الثالث : ماهية التنمية المستدامة.
- المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة ومناخ الاستثمار.
- المطلب الثاني : إستراتيجية الحوكمة فى ظل التنمية المستدامة.
- واختتم الدراسة بخاتمة أتناول فيها أهم النتائج والتوصيات، وذلك بعد الدراسة الاستطلاعية والبحث الميداني.

المبحث الأول
الحوكمة نشأتها وأهميتها

يسير العالم بخطا متسارعة نحو التقدم والرقمنة والتطور التقنى المطرد فى شتى المجالات فى طريقه لتحقيق التنمية المستدامة فى ظل صراع دولي على التفوق العلمى والذى يعد المعركة الحقيقية بين القوى الدولية .

وفى هذا السياق برز العديد من القيم والضوابط والمبادئ الحاكمة والمنظمة ومن بينها مفهوم الحوكمة[١].

المطلب الأول
نشأة الحوكمة وتعريفها

لكي نتعرف على مفهوم الحوكمة لابد أولا من تتبع تاريخ نشأتها وتطورها، ومن ثم نلقي الضوءعلى ظهور مفهوم الحوكمة فى مصر[٢] .

الفرع الأول
النشأة التاريخية للحوكمة

تعدالحوكمة Governance أحد مجالات العلوم الإنسانية ، وترجع جذورها الأولى إلى قيم وأخلاقيات الحضارات الإنسانية التى تحرم بطش الظالم ، وتوجب إحقاق الحق ، وتعظم وتنظم العمل ، وتحدد المسئوليات تحت ضوابط الرقابة والتدقيق والحرص على إنجاز واتخاذ القرارات اللازمة فى الوقت المناسب ، وذلك بناءعلى حسن المشاركة وتبادل الرأى.

وقد مثلت هذه القيم الراسخة فى حضارات الأمم السابقة حجر الأساس لمبادئ ما سمى لاحقًا بـ "علم الحوكمة الحديثة" وهو المصطلح المقابل لكلمة Governance التى ترجع لأصل إغريقى قديم وتعتبرضمنًا عن القيم النبيلة والأعراف والتقاليد

(١) أ. د/ حسين عبده الماحي،حوكمة الشركات وقاية من الإفلاس بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى لكلية الحقوق جامعة المنصورة –ابريل،٢٠٠٩م.

(٢) التطور التاريخى لحوكمة الشركات فى مصر وسوريا . مركز المشروعات الدولية الخاصة مقال بعنوان : لمادا تعد حوكمة الشركات هامة أنظر الموقع اللالكترونى. www.cipe-org.

التى توضح الحقوق والالتزامات والمسئوليات والإجراءات والقيود الحاكمة لممارسات الأفراد داخل المجتمع.

وقد بينت الدراسات أن لقدماء المصريين دورا أساسيا فى نشأة مفهوم الحوكمة وإرساء التعاليم الحاكمة والمتحكمة فى بناء سلوك الأشخاص والتجاروالصناع وإدارة المشروعات المختلفة.

ويتبين ذلك من خلال قراءة تعاليم ومبادئ الحكم التى كانت تكتب للفرعون الصغير أو ولى عهد الفرعون ، أو تلك التى ترسل لأمراء المناطق أو يخطها الكهنة ورجال الدين ، وتعاليم السلوك التى نقشت على جدران المعابد لضبط سلوك الأفراد.

إننا عندما نطالع ذلك نجد أنفسنا أمام صورة متقدمة وراقية لمفهوم الحوكمة فى أجلى صورة[١].

ومع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين قدم البنك الدولى لأدبيات التنمية مفهومًا جديدا وهو الحوكمة ، وقد عرفها على أنها : أسلوب ممارسة القوة فى إدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية وللدول من أجل التنمية.

وجاء فى تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : الحوكمة هى ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة وتسيير شئون الدولة على كافة المستويات[٢]. Authority

وقد عرف بنك التنمية الأسيوى الحوكمة بأنها «هى الإطار المؤسسي الذي يتفاعل المواطنون من خلاله فيما بينهم وبين الهيئات الحكومية».

كما بدأ التباين حول القيم والمعاييرالتى تكفل تحقيق الحوكمة الرشيدة ظاهرا بشكل واضح فى الدراسات المختلفة؛ فالبنك الدولي فى طيات تعريفه للحوكمة وضع أربعة معايير أساسية لضمان تحقيق الحوكمة الرشيدة القادرة على إحراز التنمية المستدامة وهى كالاتى: إدارة القطاع العام ، المساءلة ،الإطار القانوني، الشفافية وتوضيح المعلومات.

(١) د/ سامي محمد عليان، حوكمة شركات المساهمة المدرجة في البورصة ، كلية الحقوق – جامعة القاهرة ٢٠١٢ صـ ٨ وما بعدها وأخرون

(٢) د/ نرمين أبوالعطا،حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ٢٠٠٦م ، صـ٢ وما بعدها وأيضا :

Robert A.G.Monks and Nell Minow. Corporate Governance, Black well publishing, Oxford, uk, 2002,P:295.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد وضع تسعة مبادئ بالإضافة للمبادئ السابقة فأضاف : المشاركة ، وسيادة القانون ، والتجاوب ، والنظرة الإستراتيجية ، والفاعلية والكفاءة .

والإجماع ، النظرة الإستراتيجية ، والعدالة ، ثم قدم بنك التنمية الأسيوي أربعة مبادئ وهى : المسألة ، المشاركة ، إمكانية التنبؤ بتوجهات السياسة العامة، والشفافية فى حين عرضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستة أسس ومبادئ لضمان فاعلية تحقيق الحوكمة وهى:

المساءلة ، التجاوب وحسن الاستجابة ، الشفافية، إمكانية التنبؤ بتوجهات السياسة العامة، الفاعلية والكفاءة، التمسك والترابط .. وعلى إثر ذلك التطور فقد تشكل مدخل أكثر اتساعا بخلاف مدخل البنك الدولي للحوكمة.

ويعتمد هذا المدخل على تبني أنماط من علاقات القوى السياسية والاقتصادية والإدارية ذات أطر أكثر تكاملا وتفاعلا بين كافة شركاء التنمية ، وبذلك تظهر الحوكمة على أنها أداة لمحاربة الفساد بكافة أشكاله: الإدارى، والمالى، والتنظيمى والسياسي.. والتى سوف نتناولها بالتفصيل[١].

وكما أوضحنا فإن كلمة الحوكمة هى الترجمة الأكثر قبولا كما أنها الترجمة التى أقرها مجمع اللغة العربية.

وتعد الحوكمة كمصطلح لغوى (حوكمة البنوك، حكمانية، حوكمة الشركات أوحاكمية البنوك..) يضاف بجانب العديد من البدائل المطروحة الأخرى مثل أسلوب الإدارة المثلى، ممارسة سلطة الإدارة أو القواعد للشركات، أو الإدارة الرشيدة والنزيهة وغيرها.

وقد تم التوصل إلى مرادف لمصطلح Corporate Governance باللغة العربية وذلك بعد الدراسة والاقتراحات المقدمة من عدد من خبراء اللغة العربية والقانون والاقتصاد المعنيين والمهتمين بهذا الموضوع حيث تم اقتراح مصطلح "حوكمة الشركات[٢].

(١) مبادى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشأن حوكمة الشركات انظر تفصيلا :https: www.oecd.org والترجمة باللغة العربية على www.cipe arabia.org :https:

(٢) تفصيلا د/ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات (المفاهيم المبادئ – التجارب -) تطبيقات الحوكمة فى المصارف، الدار الجامعية بالإسكندرية ٢٠٠٥صـ ٣٤٩ وما بعدها . ايضا:
See. SCHARECHTEK. Andrea a Salch M. Nsouli challenge of The E. banking Revolution france and Development Aquarterly magazine of the international monetary fund, September, 2002, p:6

وقد استقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى ٢٠ مايو٢٠٠٥م، على إعتماد لفظ الحوكمة (حوكمة الشركات) بعد أن أستحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة[١].

ويقصد بالحوكمة مجموعة : القواعد والنظم التى تهدف إلى إقامة بيئة مناسبة للعمل ، وتعني إدارة متسقة وسياسات متماسكة ، وأيضا التوجيه واتخاذ القرارات والمحاسبة والجودة والتميزفى الأداء .

وقد تعددت التعريفات[٢] لمفهوم كلمة الحوكمة ولكن الباحثة ترى أن الحوكمة هى أسلوب أو فن ممارسة السلطات بالإدارة الرشيدة».

الفرع الثانى

ظهور مصطلح الحوكمة فى مصر

لقد تبنت مصر فكرة الحوكمة وظهر ذلك جليا فى المجال المصرفى ، حيث أن مصطلح حوكمة الشركات هو مصطلح حديث نسبيًا يرجع إلى بداية التسعينيات (١٩٩٥م) وقد أصبح محل نقاش . فقد جاء فى الدراسات القانونية والاقتصادية ورافق ذلك بدء الانهيارات المالية لكبرى الشركات وأهمها شركة أمازون وورد كوم[٣].

وتم تعريف الحوكمة بأنها أسلوب وطريق للحكم والقيادة ، أو بأنها الأنشطة التى يقوم بها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لضمان نزاهة عملية إعداد التقارير المالية[٤].

وقد كان هدف الدولة أن تدير النشاط الاقتصادى فى المتغيرات والتطورات بغية مسايرة التقدم التكنولوجى واستكمال الإطار القانونى الذى يضمن التطبيق السليم

(١) د/ نيرمين أبو العطا ، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق ، مرجع سابق ،صـ٢ وما بعدها وأيضا د/ مصطفى مصطفى سيمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالى والإدارى، مطبعة الدار الجامعية بالإسكندرية ٢٠٠٦م ، صـ ٢٨١ وما بعدها وايضا د/ محمد أحمد مشعل ود . سعيد خضر عباس ، الرقابة المصرفية الفعالة وأثرها على سلامة الصناعة المصرفية فى ضوء مبادء بازل ، عمان، بدون ناشر ،ص ١٥٨ منشور على شبكة المعلومات الدولية .

(٢) د/ عبد الحليم شمس ، محاضرة الجوانب المحاسبية للحوكمة دورة حوكمة الشركات لجامعة الأزهر، صادرة عن مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامى ٢٠٠٨ صـ٩ وما بعدها ، وأيضا انظر د/ عبد الستار عبد الحميد محمد ، حوكمة الشركات والنمو الاقتصادى ، جمعية الاقتصاد السياسى ، العدد ٤٩٢ أكتوبر ٢٠٠٨م ، صـ ٢١٩- ٢٨٤

(٣) د/ عبد القوى على مصرى ، التنظيم القانونى لحوكمة الشركات دراسة مقارنة ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ٢٠١٢ صـ٢٠ وما بعدها .

(٤) د/ محمد على سويلم ، حوكمة الشركات فى الأنظمة العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠١٠ صـ١١ وما بعدها .

لمصطلح الحوكمة، ومن هنا سعت الدولة جاهدة إلى إصدار قانون سوق المال المعدل وقانون الشركات الموحد رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وكذلك قانون الإفلاس الجديد لقانون رقم ١١ لسنة ٨١٠٢ م بشأن إعادة الهيكلة ، والصلح الواقى والإفلاس، وكذلك قانون الاستثماررقم٧٢ لسنة ٢٠١٧ م .. فدور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد ومراقبة أو متابعة تطبيقها، ولكن يمتد ليشمل أيضا تهيئة البيئة والمناخ اللازم لدعم مصداقيتها وهذا لايتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحوكمة والسلطة الرقابية والقطاع الخاص وآخرين بما فيهم المواطنين .

وقد لعبت هيئة الرقابة المالية فى مصر دورًا هاماً فى إدخال حوكمة الشركات كنشاط جديد فى الاقتصاد المصرفى بجانب القوانين واللوائح حيث قامت بالاطلاع على ما يدور حولها من الأنشطة الحديثة وبجانب ذلك قامت الهيئة بتطوير الأوضاع التشريعية لشركات الأموال لأهميتها فى السوق المصرى وشركات المساهمة بصفة خاصة وذلك حتى يتسنى لأصحاب المشروعات المختلفة تطبيقها فى صورة شركات مساهمة وذلك فى ظل الإدارة الرشيدة [١].

وطبقا لتعريف منظمة التعاون الدولى والتنمية فإن الحوكمة مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين .

وبذلك نرى بأنها مجموعة القواعد التى تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها بهدف حماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين.

و قد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بتتويج عملها ومجهودها بإصدار الدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى ، وقد أصدرت الإصدار الثالث من حوكمة الشركات فى أغسطس ٢٠١٦م ، وكان أول تحديث متكامل منذ عام ٢٠٠٥م و الهدف من ذلك أن يتيح الاسترشاد بأفضل ما هو جديد ومعمول به فى مجال الحوكمة وتطبيقات الشفافية والإدارة الرشيدة بما يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة التى تطبقه[٢].

وقد لعب مركز المديرين المصرى منذ إنشائه عام ٢٠٠٣ م دورا حيويا بإصدار النماذج الاسترشادية لتطبيقات حوكمة الشركات وذلك طبقا لأفضل الممارسات

(١) د/ نجلاء السيد المشد ، التأجير التمويلى للمنقولات دراسة مقارنة بين القانون المصرى والفرنسى ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه ٢٠١٧ ، صـ٣٢ وما بعدها .

(٢) انظر الدليل المصرى لحوكمة الشركات الإصدار الثالث الصادر فى اغسطس ٢٠١٦، صـ٨ ومابعدها .

الدولية وبما يتماشى مع كافة القوانين واللوائح ، وقد صدر أول إصدار عام ٢٠٠٥م لحوكمة الشركات فى مصروفى عام ٢٠١١ م قام المركز بتحديث دليل حوكمة الشركات حتى يتماشى مع معدلات تطبيق الحوكمة فى ذلك الوقت حرصا منه على مواكبة أفضل مستويات وممارسات الحوكمة على المستويين الإقليمي والدولي وذلك تماشيا مع الممارسات الدولية.

وترجع أهمية الحوكمة الشركات إلى أن هيكل ملكية الشركات لها تأثير مباشر على التحكم فى إدارة الشركة ومراقبة مجلس الإدارة ، ولأن الحوكمة مجموعة من المبادئ والقواعد والنظم تهدف لتحقيق توازن المصالح بين العملاء والإدارة فى المؤسسات المالية أو البنوك، فحوكمة البنوك مراقبة للأداء من قبل مجلس الإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين[١].

وقد لعبت الجمعية المصرية لحوكمة الشركات دورا بارزا ومهما وساهمت فى تحقيق الحوكمة على واقع الأقتصاد المصرى ، ومسايرة للتقدم والتطور فقد أسست الجمعية المصرية لحوكمة الشركات (ESCE) عام ٢٠٠٩ م بهدف نشر الوعي بمفاهيم حوكمة الشركات وبأهمية تطوير وتأهيل كبرى الشركات والمؤسسات الصغيرة للعمل بمعايير حوكمة الشركات.

بالإضافة إلى ذلك تعمل على عقد مؤتمرات فى مجال الاقتصاد والمالية وحوكمة الشركات ، وكذلك تدريب وتأهيل كافة القيادات المالية والإدارية الحديثة.

كما أنها تقدم المشورة المالية والإدارية والقانونية لإدارة الأزمات لدرء المخاطر للشركات [٢].

وقد لعبت الدولة المصرية متمثلة فى حكومتها والجهات المعنية (التشريعية والرقابية) دورا رئيسيا فى إتخاذ توجه أوضح لتطوير المنظومة التشريعية حوكمة الشركات والحوكمة فى مجال القطاع المؤسسي الخاص وذلك بشكل تدريجي وموضوعي يسمح بتطبيق كافة القواعد الواردة فى الدليل المصرى لحوكمة الشركات[٣].

(١) محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها ، بحيث منشور على شبكة المعلومات الدولية صـ٩ وما بعده وايضا د.هبة محمود الطنطاوى الباز، التطورات الحديثة فى الصناعة المصرفية واستراتيجية تمثل البنوك فى مواجهتها ، رسالة ما جستير ، معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٦م ، صـ٣ وما بعدها .

(٢) الجمعية المصرية لحوكمة الشركات تأسست عام ٢٠٠٩ ، واشهرت تحت الرقم٧٥٧٠ لدى وزارة التضامن الاجتماعي

(٣) الدليل المصري لحوكمة الشركات ، مرجع سابق،صـ٧ وكذلك تفصيلا انظرمبادئ الحوكمة على الموقع : http://www.oecdorg/dad/corporate principles.

المطلب الثاني

أهمية الحوكمة فى القطاع العام

لقد دعت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى القمة العالمية للحكومات إلى تعزيزالحوكمة والمساءلة والشفافية فى المؤسسات الحكومية وذلك بهدف استعادة الثقة للعلاقة بين الحكومة والشعوب لدفع عجلة التنمية فعن طريق الحوكمة توضع معايير واضحة لقياس الأداء والرصد والمتابعة بكافة وحدات الأجهزة الحكومية.

الفرع الاول

تطوير الجهاز الإدارى بالدولة

يعد القطاع العام هو المجال الذي يشمل المؤسسات الحكومية وكافة الشركات التى تسيطر عليها أجهزة الحكومة وتملكها الدولة وليس للقطاع الخاص علاقة أوتدخل فى إدارتها.

وتعدالحوكمة فى القطاع العام أحد الأساليب التنظيمية والإدارية التى تساعد الحكومات على تحقيق أهدافها التنموية عن طريق إشراك المستفيدين من الخدمات العامة فى إدارة شئون الدولة.

وتشابه الحوكمة فى القطاع العام مع حوكمة الشركات فى الدعوة إلى الشفافية والمصداقية والإفصاح ، ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد صدر الدليل المصرى لحوكمة الشركات منذ عام ٢٠٠٥ م وتعديلاته حتى أغسطس ٢٠١٦ م ، بجانب ذلك فقد قام مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية عام ٢٠٠٦م ، بإصدار دليل حوكمة شركات القطاع العام وذلك نظرا لما لهذا القطاع العريق ذى القاعدة العريضة من أهمية كبرى فى الاقتصاد القومي المصرى حيث يحتوي على مجموعة كبيرة تعمل كافة الصناعات الاستراتيجية بالدولة[١].

وقد جاء الدليل المصرى الإصدار الثالث لحوكمة الشركات ليعزز دور الدولة كما لك لهذا القطاع ويدعم نظم رقابته ويضمن كفاءة تشغيلها[٢].

(١) الدليل المصرى لحوكمة الشركات ، مرجع سابق ، صـ٤

(٢) وجه السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسى بتحسين خدمات الكهرباء للمواطنين واستيعاب زيادة الاستهلاك واتباع أعلى المعايير الدولية بحوكمة الكهرباء وكذلك وجه سيادته بتركيز استراتيجية تطوير الجمارك على حوكمة التصدير ، اكتوبر ٢٠٢٠م.

ويعد الجهاز الإداري بالدولة هيكلا أساسيا لأنه يضم العديد من الوزارات والهيئات ووحدات الإدارة المحلية ويقوم بتوظيف عدد كبيرمن العاملين بالدولة.

ويتطلع الفرد لرؤية التنمية الإدارية بالدولة بالوصول إلى جهاز إداري فعال وقادر على أن يتماشى مع الممارسات العالمية ويواكب التغيرات الحديثة وتحسين إدارة موارد الدولة، ويقدم خدمة متميزة للمواطنين ويتفاعل معهم.

وتعد من طرق تطوير الجهاز الإداري بالدولة كرؤية التطوير المؤسسي، تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتطوير نظم إدارة موارد الدولة، وتنمية الموارد البشرية واستغلال طاقتها والتعاون مع القطاع الخاص فى تقديم الخدمات، والسعي نحو اللامركزية فى تقديم الخدمات الحكومية مع ضمان جودتها[1] وكذلك تشجيع الترابط وتبادل المعلومات والاستشارات بين الهيئات الحكومية المختلفة، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والاتصالات والمعلومات فى أداء الأعمال الحكومية ، وتفعيل التدريب المستمر للعاملين بالجهاز الإداري بالدولة.

إن الجهاز الإداري فى أى دولة هو القاعدة العريضة والأساسية فتطوره يؤدي إلى نتيجة مفادها زيادة الدخل القومي وتحقيق التنمية.

ويركز مفهوم الحوكمة على تغير دور الحكومة من الانفراد فى رسم السياسات العامة وإتخاذ القرارات إلى المشاركة والتنسيق بين المشاركين فى إدارة شئون الدولة وبالتالى تعد الحوكمة فى القطاع العام أحد الأساليب التنظيمية والإدارية والتى تساعد الحكومات فى تحقيق آمالها وأهدافها التنموية عن طريق إشراك المستفيدين من الخدمات العامة فى إدارة شئون الدولة ؛ فهى تدعو إلى الشفافية والمصداقية والإفصاح وبالتالي ينتج عن ذلك ثقة المواطن فى الخدمات الحكومية المقدمة له.

ويعد قطاع التعليم من أهم القطاعات المؤثرة فى مصر، حيث أن تطوير التعليم يعد مشروع مصرالقومي وضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة.

وهذا يعد تطبيقا لقاعدة: إن بناء الإنسان المصرى على رأس أولويات الدولة ويجب أن يتم بناؤه على أساس شامل ومتكامل بدنيا وعقليا وثقافيا.

(١) الهيئة العامة للاستعلامات وزارة الدولة لتنمية الإدارية .

الفرع الثانى

مواكبة القطاع الحكومي للتطوير

بدأت الدولة المصرية فى تطوير التعليم باعتباره يمثل الجناح الثاني لمنظومة بناء الإنسان والتى تقوم على النهوض بمنظومتي التعليم والصحة لما يمثلانه من أهمية بالغة فى بقاء المجتمع المصرى قويا ومتماسك.

وقد لاحظنا ذلك جليا فى الأونة الأخيرة فمنذ عام ٢٠١٩ م والذي سمي عام التعليم باعتباره الركيزة الأساسية للنهضة والتقدم، مما يؤكد الاهتمام المتنامي من الدولة بهذا الملف الحيوى والاستراتيجي والعمل على الارتقاء والنهوض به لمستوى أفضل ..

ولاشك أن الثروة البشرية هى أهم وأعظم ما تمتلكه الشعوب ، وبقدر ما يستثمر فى العنصر البشري بقدر ما يتحقق التقدم. وقد أصبح التعليم فى مصر خريطة واضحة واستراتيجية شاملة تضعه فى مكانته اللائقة فى منظومة النهضة الشاملة التى تشهدها الدولة المصرية فى كل المجالات، مما يعد دفعة قوية لتحقيق نقلة نوعية للتعليم[١].

فقد قامت الدولة بتطوير نظام التعليم من خلال تطوير المناهج الدراسية وأسلوب التدريس بداية من مرحلة رياض الأطفال والتعليم الأساسي، ثم إلغاء امتحانات النقل للصفوف الأول والثاني والثالث الابتدائي واستبدالها بتطبيقات وأنشطة تقيس قدرات الطلاب.

وأيضا تم تعديل التعليم الثانوى» الثانوية العامة» فمنذ عام ٢٠١٨/٢٠١٩ م تم توزيع أجهزة التابلت مجاناعلى جميع طلاب المدارس الثانوية على مستوى الجمهورية وكان التعاون واضحا مع وزارة الاتصالات والبنية التحتية لتغذية الشبكة الالكترونية وأصبح الطالب المصرى لا يعتمدعلى الكتب المدرسية كما كان فى السابق ولكن يحصل على المعلومة من أي مصدرعلى شبكة المعلومات الدولية، وبذلك أطلق للطالب المصرى العنان بأن يسبح فى بحرالعلم وكما تم إنشاء المدارس اليابانية فى مصر، وبرز الاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني فى الاستراتيجية المستقبلية فى رؤية مصر ٢٠٣٠ حيث تحتل منظومة التعليم الفني دول العالم المتقدم

(١) أعلن السيد رئيس الجمهورية أن عام ٢٠١٩ هو عام التعليم فى مصر وذلك فى تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩ .

وفى الاقتصاديات سريعة النمو مكانة كبيرة وعظيمة ، فأصبحت مصر على قدم المساواة مع الدول المتقدمة بسواعد أبنائها.

ومن ناحية أخرى قطاع الصحة الذي نلمسه جميعا على أرض الواقع من خلال المبادرات التى قامت بها وزارة الصحة مثل مبادرة المليون صحة والحملات الإعلامية المكثفة لتوعية المواطنين بمخاطر الأمراض سواء المزمنة أو ما تخص المرأة والطفل على مستوى الجمهورية وحملات صحية بالمجان فى كل مكان.

وذلك لأن الرعاية الصحية حق لكل مواطن يكفله له الدستور حيث يحصل على الخدمات الطبية فى ظل وجود الرقابة وضمانات للوصول بمستوى الخدمات الصحية طبقا للمعايير الدولية فى الدول المتقدمة. وكذلك من القطاعات الحيوية فى مصر قطاع البترول والثروة المعدنية من أجل زيادة مساهمته فى التنمية الشاملة لمصر وجذب الكثير من الاستثمارات البترولية.

وأيضا قطاع النقل والمواصلات واللوجيستيات لما يلعبه فى مصر من دور بارز وحيوي فى حركة التجارة العالمية وذلك بعد التطورات الحديثة المحلية والعالمية..

وكان على الجهاز المصرفى المصرى أن يتكيف مع تلك التغيرات والتطورات باعتباره الشريان الرئيسي الذى تتدفق من خلاله الموارد المالية المختلفة لقطاعات الاقتصاد القومى المتعددة[١].

ان مسايـرة التطورات العالمية فى مختلف المجالات والقطاعات الحيوية تعد ضـرورية لإحداث طـفرة فـى التنمـية الـشاملة وتساهم فى جذب الكثير من الاستثمارات الخارجية والداخلية للاقتصاد المصرى.

وتعتبر الحوكمة من ركائز ذلك التطور وذلك لأنها عبارة عن قواعد للإدارة والتوجيه والتدقيق والمساءلة والرقابة على المؤسسات بغرض تحقيق غايات وأهداف المؤسسة من نفسها وبنفسها دون أى تأثير أو نفوذ من أية جهة كانت بما توفره من تعامل عادل مع كل الأطراف ذات المصلحة مع تلك المؤسسة والمحافظة على الحقوق[٢]

(١) د/ نجلاء السيد المشد: التأجير التمويلى للمنقولات مرجع سابق صـ٣٧و ٤٩.
(٢) د/ أمل محمد محمد على ، مجلة بحوث الشرق الأوسط بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية ٢٠١٨م ، من صـ٤٠٥ وما بعدها

ومن الضروري أن تتبنى القطاعات المؤسسية الحكومية فى مصر الحوكمة وتعمل على تفعيلها وتأمين العدالة الكافية لأصحاب المصالح والمتعاملين مع المؤسسة أو الشركة والعاملين فيها مع التزامها بأحكام التشريعات والقوانين المطبقة واللوائح وإذا طبقت الحوكمة فلن تتوقف المؤسسة الحكومية عند الحوكمة الجيدة وإنما يجب أن تتجاوزها إلى الحوكمة الشاملة التى تأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأخلاقية نظرا لما للبعد الأخلاقي من أهمية كبيرة لما يترتب على غيابه من تفشى التزوير والعديد من الانحرافات السلبية.

ونظرا لأهمية السلوك الأخلاقي داخل المؤسسة أوالشركة ودوره الرقابي داخلها بالمساءلة والمراجعة الداخلية والمتابعة.

ودورالحكومة فى تفعيل الحوكمة حيث تعمل جاهدة على تنفيذ الإصلاحات وربطها بالإصلاح الإداري من أجل الوصول إلى الإدارة الجيدة وإدخال مفهوم وممارسات الإدارة الرشيدة بالمؤسسات الحكومية أسوة بحوكمة الشركات وحوكمة القطاع الخاص والنتيجة التى ظهرت على الساحة والسوق المصرى من نتائج إيجابية وفعالة تخدم الاقتصاد القومى المصرى(١).

ويعد غرس ثقافة واحترام الوظيفة العامة ودعم المشاركة والنزاهة والتعاون والمساءلة والرقابة المستمرة دورا حيويا للحكومة خاصة فى القطاع العام فى مصر الذي يؤثرعلى الاقتصاد القومى المصرى وكذلك فإن الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة والدوريات والمجلات العلمية والحث على الإطلاع له دور وتأثير إيجابي على كافة العاملين بالقطاعات المختلفة(٢).

(١) يتضح ذلك من متابعة مجلس الوزراء المصرى لجميع القطاعات المؤسسية بالدولة من خلال المؤتمرات المتلاحقة لرئاسة مجلس الوزراء مع الوزراء فى شتى القطاعات وأن تقدم كل وزارة ما تم إنجازه بالمتابعة والمساءلة والرقابة المستمرة وأدى ذلك إلى زيادة جودة الخدمات والانتاج القومي وأصبحت جميع القطاعات فى سباق لملاحقة التطور ومسايرة ما هو جديد والاتجاه نحو التنمية .انظر أيضا د/ رجب أحمد محمد ندا، حوكمة الشركات ومدى أهمية دورها فى مواجهة الفساد المالى ، بحث منشور فى مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامى ،جامعة الأزهر، العدد السادس والثلاثون لعام ٢٠٠٨م.

(٢) د/ محمد سعيد سعد الله بخيت ، مبدأ تكافؤ الفرص فى مجال الوظيفة العمومية، دراسة مقارنة رسالة دكنوراة كلية حقوق جامعة اسيوط، ٢٠٠٩م، ص ٢٧ وما بعدها. وكذلك انظر نص المبدأ الخامس من مبادئ منظمة الاقتصاد والتنمية OECD)).

المبحث الثانى

الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وخطوات نحو التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

يسعى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فى مصر إلى غرس ثقافة واحترام الوظيفة العمومية واحترام الحقوق وتحقيق العدالة بين العاملين والمراقبة والتأكد من مدى تنفيذ الأجهزة الحكومية لمسئولياتها..

ولذلك سوف نتناول فى هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: دور الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فى تطبيق الحوكمة.

المطلب الثانى: المراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإدارى بالدولة.

المطلب الأول

دور الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فى تطبيق الحوكمة

يهدف الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة إلى إصلاح وتنظيم الإدارة الحكومية وتحقيق أهداف الإصلاح الإدارى وتطوير مستوى الخدمة المدنية ورفع كفاءة الإدارة بمختلف وحدات الجهاز الإدارى للدولة.

ومن إختصاصات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمباشرة الاختصاصات الواردة تحديدا بالمواد أرقام ٥، ٦، ٧ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ م بإنشائه ، وكذلك إقتراح القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة وإبداء الرأي فى المشروعات المتعلقة بشئونهم قبل إقرارها، بما فى ذلك الإشراف على تنفيذ تلك القوانين والتعليمات الفنية والنشرات المنظمة للتنفيذ.

ويعدمن أهم إختصاصات الجهاز رسم سياسة الإصلاح الإدارى ووضع خطط وبرامج التنفيذ بما يحقق الارتقاء بمستوى الكفاءة القيادية والإدارية وللنهوض بمستوى كفاءة الأداء بوجه عام[1]. وكذلك وضع النظم الخاصة بالتفتيش وتقييم الأداء والمتابعة للتأكد من سلامة وكفاءة أداء العاملين ولتطبيق الحوكمة على العاملين المدنيين بالدولة ويتم ذلك فى ظل الإصلاح الإدارى.

واجب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة نحو حوكمة القطاع العام:

أصدر الجهاز المركزي بتاريخ ١٨ يونيه ٢٠٢٠ م ، قرارا باستحداث تقسيم تنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإداري بالدولة المصرية[2] . وبناء عليه يتعين أن تتخذ كل وزارة أو مصلحة أو جهاز حكومي أو وحدة محلية أو هيئة عامة الإجراءات اللازمة لاستحداث تقسيم تنظيمي للمراجعة الداخلية والحوكمة هيكلها التنظيمي يتبع السلطة المختصة.

وتتمثل أهداف قرار الاستحداث للمراجعة الداخلية والحوكمة داخل وحدات الجهاز الإدارى حماية المال العام للدولة ، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة

(١) راجع المواد من ٥ ، ٦ ، ٧ من القانون ١١٨ لسنه ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

(٢) من المركز الإعلامى بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .انظر ايضا د\ صابر الحسيني محمود الجندى، اختيار القيادة الإدارية، رسالة دكتوراة. كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٩٧م.

والمحاسبة والرقابة فى أعمال الوحدة وذلك من خلال فاعلية الخدمات والإجراءات الإدارية والمالية والفنية وحسن سيرالعمل بالوحدة، إلى جانب تعزيز الالتزام بالتشريعات والأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الملزمة للوحدة أو المؤسسة لدعم مبادئ الحوكمة.

اختصاصات التقسيم التنظيمي الجديد:

وتمثل إختصاصات التقسيم التنظيمي الجديد فى وضع الخطة السنوية للمراجعة الداخلية والحوكمة بالوحدة أوالمؤسسة، ومراجعة الالتزام بالدستور والقوانين واللوائح والسياسات والبرامج والتعليمات والإجراءات المعتمدة ومدونة السلوك الوظيفى وكذا تعليمات السلطة المختصة إلى جانب مراجعة الالتزام بتطبيق القرارات الإدارية والمالية والكتب والمنشورات الدورية ومراجعة انتظام إجراءات العمل السارية، والتحقق من مدى كفاءتها وملاءمتها.

ويعد من أهم الاختصاصات لقسمي المراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإداري بالدولة مراجعة استخدام الموارد المالية والعينية بما يكفل حماية أموال وممتلكات الوحدة ، ومراجعة مدى الالتزام بالتعاقدات والاتفاقيات وبروتوكولات التعاون التى تكون الوحدة أو المؤسسة طرفا فيها[1].

وبجانب ذلك مراجعة أعمال إجراءات الفحص الدورى والمفاجئ على كافة أنشطة الوحدة للتأكد من حسن سير العمل وتقديم مقترحات تصحيحية لأعمال الوحدة لتلافى حدوث أخطاء أو مخالفات بما يكفل تحسين مستوى كفاءة الأداء.

وقد حدد الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة شروطا يجب توافرها بجانب الشروط الواردة بقانون الخدمة المدنية ٨١ سنة ٢٠١٦ م بشأن العاملين المدنيين بالدولة ولائحته التنفيذية وذلك فيما يشغل وظائف التقسيم التنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة[2].

(١) راجع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن استحداث بعض التقسيمات التنظيمية فى وحدات الجهاز الإدارى للدولة.

(٢) تفصيلا انظر المادة (١٤) من قانون الخدمة المدنية ٨١ لسنة ٢٠١٦ وكذلك المادة (٥٤) من لائحته التنفيذية الصادر بالقرار رقم ١٢١٦ سنة ٢٠١٧م. وايضا نص المادة رقم (٥) من القرار المستحدث الجديد ٥٤ لسنة ٢٠٢٠م شروط من يشغل احدى وظائف التقسيم الجديد وهي : أن يكون حاصلاعلى تقديرتقويماً داء بمرتبة كفء على الأقل خلال السنتين السابقتين مباشرة على شغل الوظيفة ، وألا يكون قد وقع عليه جزاء الخصم من الأجر لمدة تزيد على ثلاثة أيام خلال السنتين مباشرة على شغل الوظيفة ، وألا يكون قد سبق إدانته فى محاكمة تأديبية أو جنائية طوال مدة عمله ، وبالطبع لابد وأن يتمتع بالخبرة الفنية التخصصية بأحد المجالات المطلوب مراجعتها لمدة خمس سنوات على الأقل ، بجانب ذلك اجتياز البرامج التدريبية المؤهلة لشغل الوظيفة بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد – تفصيلا : راجع القرار ٥٤ لسنه ٢٠٢٠م بالملاحق.

وعن دور الوحدات والمؤسسات المعنية بتنفيذ القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ م ينبغى أن تتقدم السلطة المختصة بجميع الوحدات والمؤسسات للجهازا لمركزى للتنظيم والإدارة بإقتراح استحداث تقسيم تنظيمى جديد للمراجعة الداخلية والحوكمة وتلغى أى تقسيمات أخرى تقوم بذات المهام مثل التفتيش المالي والإدارى والتوجيه المالى والإدارى أو ما يعادلها، وموافاة الجهاز المركزى بخطة العمل والإطار الزمني اللازم لتطبيق التقسيم التنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة، وموضحا فيهاعدد الموظفين المقترح للعمل به وأن يتم إلغاء أي حكم يخالف قرار الاستحداث الجديد[1].

(١) تضمن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنه ٢٠١٨م ، بإنشاء عدة تقسيمات تنظيمية مستحدثة وهى : التخطيط الاستراتيجى والسياسات والتقسيم والمتابعة ، والمراجعة الداخلية ، والموارد البشرية ، والدعم التشريعى ونظم المعلومات والتحول الرقمى ، وبناء عليه قام الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بإصدار القرار رقم ٥٤ لسنه ٢٠٢٠م والخاص باستحداث تقسيم تنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإدارى

المطلب الثانى
استحداث قسمى المراجعة الداخلية والحوكمة الداخلية بوحدات الجهاز الإدارى بالدولة

قرار ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ م

يعد هذا القرار طاقة النور للعاملين المدنين بالدولة، فقد تم نشر القرار فى الوقائع المصرية العدد ١٣٧ تابع (ب) بتاريخ ١٧ يونيه ٢٠٢٠ م[١] تحت رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ م وتم تقسيمه إلى سبع مواد.

الفئة المستهدفة من القرار الجديد:

تتخذ كل وزارة أو مصلحة أو جهاز حكومى أو وحدة محلية أو هيئة عامة.. الإجراءات اللازمة لاستحداث تقسيم تنظيمى للمراجعة و الحوكمة فى هيكلها التنظيمى يتبع السلطة المختصة.

وقد رسم القرار بها السياسة العامة والخطة التى سيتم تنفيذها موضحا الشروط الواجب توافرها فى الأشخاص المستهدفين ، وترك للوحدة أو المؤسسة حرية الاختيار للأشخاص بعد التأكد من توافر الشروط والصفات الموضحة من قبل الجهاز المركزى التنظيم والإدارة وذلك فيمن يعمل بالقسمين الجديدين بالوحدة أو المؤسسة ومن هنا تأتي أهمية المراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإدارى بالدولة وتوضيح الدور البارز و المهم الذي يؤديه قسما المراجعة الداخلية والحوكمة.

أهمية قسمي المراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإدارى:

تعد المراجعة الداخلية[٢] والحوكمة تأكيدا على حسن الأداء المالى والإدارى فضلا عن دورهما فى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال كسب ثقة المواطنين والمستثمرين وجذبهم للتعامل والاستثمار ودعم الأداء الاقتصادى وزيادة الانتاج والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وتخطى العقبات المؤدية إلى إنهيار المؤسسة و انزلاقها فى المشكلات الحسابية والمالية.

(١) القرار ٢٤ لسنة ٢٠٢٠ انظر تنمية فى الملاحق.

(٢) د/محمد محمد الجزار، المراقبة الداخلية ، تحقيق الرقابة الوقائية وتنمية الكفاية، مكتبة عين شمس دون سنة نشر، ص٩٢.

ويعمل قسما المراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإدارى على تعزيز استمرار نشاط المؤسسة فى مناخ من الإفصاح والشفافية والنزاهة والذى يؤدى إلى زيادة تنمية الاقتصاد القومي.

فاعلية قسم المراجعة الداخلية والحوكمة فى مكافحة الفساد :

كما ذكرنا فإن الإصلاح الإدارى بالدولة يجب أن يفعل سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية، كما يجب الاهتمام بالعنصر البشرى الذى يعد أساس تنفيذ برامج التطوير والإصلاح فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والإستراتيجية، وذلك أن غياب الموارد البشرية المؤهلة وذات الكفاءة يؤثر بشكل كبير على مقدرة الحكومة على ممارسة مهامها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بالشكل الأمثل .

ولمسايرة التقدم والتطوير لابد من:

أن تكون الموارد البشرية فى القطاع العام ذات مهارات ومؤهلات واتجاهات تتناسب مع هذا القطاع لتكون قادرة على أداء المهام الوظيفية بفاعلية مما ينعكس على أداء القطاع العام فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية له ووفقا للقرار ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ الذي يدعم عملية رسم السياسة العامة على وحدات الجهاز الإداري بالدولة المصرية والذي يهدف إلى تعزيز أساليب المراجعة والمتابعة والإشراف والتقييم للأداء المؤسسى بهدف الوصول إلى الغايات الموضوعة بناء على الخطط الاستراتيجية وإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة. ويتم ذلك من خلال المتابعة المستمرة من الرقابة الداخلية للمؤسسة ولأداء الدوائر الحكومية ضمن البعد الوطنى والقطاعى والمؤسسى و دعم عملية اتخاذ القرار الحكومى .

ولابد لكي يتم تفعيل قسمى المراجعة الداخلية و الحوكمة من توحيد آليات الرقابة والمتابعة لتوفير معلومات شاملة وموحدة على مستوى الأداء الحكومى لمتخذ القرار. بالإضافة إلى تحقيق التكامل والتخطيط المالي وتقارير المتابعة فى إعداد الموازنة العامة السنوية للمؤسسات[1] والمجتمعات عندما تفتقد الأمن والأمان يسود فيها أنواع من الفساد حيث يسول للنفس المريضة سلوك طريق الفساد والانحراف

(١) د/ محمد زكى على السيد ، الحوكمة فى الموازنة العامة للدولة مع التطبيق على سياسات الدعم فى الاقتصاد المصرى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ٢٠٠٨م ، صـ٤٨ وما بعدها .

والغـش والخـداع فتـنتشر فـى تلك المجـتمعـات المحسـوبيات وانعـدام الشفافية والمصداقية.

وترى الباحثة أن الفساد يعني الانحراف عن الطريق المستقيم لتحقيق غرض ما دون التقيد بأى وازع، والاستخدام السيئ للعمل المنوط به، وعدم تطبيقه بأسلوب قويم وحضارى مناسب دون مراعاة لقيم المجتمع والتى تتطلب منه النظر للمصلحة العامة، إضافة إلى ذلك الإخلال بكل قواعد العمل وقيمه وما يتبعه من ضعف فى الاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادى حيث يؤثر ذلك سلبا على استقرار البيئة الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية.

وهناك أنواع وصور متعددة للفساد ولكن الشائع هو الفساد الإدارى والمالى، بجانب ذلك الفساد الأخلاقى والذى ينشأ عن غياب الوازع الديني فى نفوس الفاسدين، ويتمثل الفساد الإدارى فى الاستخدام السيئ للوظيفة، واستغلال منصب ما من أجل القيام بأعمال ومصالح وخدمات لمجموعة من الأشخاص على حساب أفراد آخرين.

وإن جاز لي التعبير فإن أشد أنواع الظلم هو العدالة البطيئة، نتيجة للروتين والإجراءات الروتينية المبالغ فيها والبطء والتمسك بحرفية القواعد والجمود وبالتالي تعطيل سير المصالح العامة.

ويندرج تحت قائمة الفساد الإدارى الفساد المالى لعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات والعبث بالحقوق المالية سواء للأفراد أو حقوق الدولة بما يتضمنه ذلك من ضياع الحقوق المالية للدولة.

وهناك أيضا الفساد التنظيمى ويتمثل فى مجموعة الأخطاء التى تصدر عن الموظف أثناء أدائه لعمله.. ونرى الوقوف عند ذلك الحد فى التحدث عن الفساد فقد يحتاج شرحه لبحث مستقل.

ومن ثم يأتى دور المراجعة الداخلية بالمؤسسات الحكومية وتحت مظلة الحوكمة بالإدارة الرشيدة والجيدة، حيث أن إعادة التنظيم والإدارتين الجديدتين سوف يعمل على تعزيز إرساء القواعد داخليا لتحافظ المؤسسة على الاستمرار فى السوق الاقتصادي[1].

(١) د/ نادية محمد معوض: أثر المعلوماتية على الحق فى سرية الأعمال. كلية الحقوق جامعة حلوان. منشور على الموقع اللالكترونى: www.flaw.ebu.eg.

وواجب المؤسسات الحكومية أن تسعى إلى تفعيل القرار ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ م الخاص باستحداث قسمي المراجعة الداخلية والحوكمة بالتعاون والتنسيق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة[١].

وترى الباحثة أن تسعى المؤسسات الحكومية إلى عقد ورش عمل للعاملين فيها للتدريب وتبادل الخبرات والاستعانة بأصحاب الخبرات فى المؤسسات الأخرى وذلك تفعيلا للحوكمة الرشيدة من باب المشاركة والتعاون بين المؤسسات الحكومية.

وكذلك عقد مسابقات سنوية على مستوى الجمهورية لجميع العاملين بالجهاز الإداري بالدولة، وأن يحدد الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية الموضوعات الفعالة التى تحتاج للبحث والابتكار والتطوير، ونتيجة لذلك سوف تسعى كل مؤسسة إلى المنافسة وإتاحة مصادر المعرفة للعاملين بها خاصة إذا كانت هناك مكآفات وجوائز وتكريم للمؤسسة والموظف الذى قام بالبحث مما يبث روح المنافسة والابتكار ويطلق العنان للأفراد كيسبحوا فى بحر العلم ويستزيدوا من المعرفة.

ونتيجة لذلك سوف تتغير نظرة المجتمع من النظرة الروتينية للوظيفة العامة، ويشجع الأفراد على تقديم آرائهم المستقبلية حول تطوير منظومة العمل التى يعملون بها. وبذلك تقضي على الانحراف و الفساد الذى ينطوى على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية للدولة والمؤسسة الحكومية على حد سواء.

(١) د/ رجب أحمد محمد ندا، حوكمة الشركات ومدى أهمية دورها فى مواجهة الفساد المالى ، بحث منشور فى مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامى ،جامعة الأزهر، العدد السادس والثلاثون لعام ٢٠٠٨م .

المبحث الثالث
ماهية التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم :

التنمية المستدامة: مفهوم ظهر عام ١٩٨٠ م [١]وأصبح يؤخذ فى الحسبان لتصبح كل المشاريع والخطط الدولية والمحلية تتبناه ويعني تنمية وتطوير وتحسين حياة الإنسان ومعيشته ورفاهيته فى الوقت الحاضر و دون المساس بسلامة البيئة والموارد والأنظمة الحيوية ، بما يحقق للأجيال القادمة ذات الحقوق فى توفير الموارد[٢].

ولذلك سوف نتناول هذا المبحث على مطلبين :

- **المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة ومناخ الاستثمار .**
- **المطلب الثانى : إستراتيجية الحوكمة فى ظل التنمية المستدامة.**

المطلب الأول
تعريف التنمية المستدامة ومناخ الاستثمار

بدأ مفهوم التنمية فى الظهور بصورة واضحة فى الستينيات من القرن الـ ٢٠ م ، وقد مر بعدة عوامل كما يلي:

بداية برز مفهوم التنمية فى علم الاقتصاد بهدف استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائدها وهو ما يمثل التنمية الاقتصادية[٣]، ثم تطور واتسع المفهوم ليشمل الجانب البشرى الذى يركز على قدرات الفرد ومستوى معيشته مما يمثل تنمية بشرية إلى جانب التنمية الاقتصادية، ومع تزايد الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع ظهر مفهوم جديد وهو «التنمية المستدامة» .

(١) وفقا لتقرير لجنة برونتلاند Brundtland commission's Report لعام ١٩٨٧م تحت عنوان مستقبلنا المشترك ، أصبح مفهوم التنمية المستدامة معروفا ومستخدما.

(2) Enviromental law, www.britannice.com. Retrieved 18-12-2019 .Edited.

(٣) تم عقد ثلاثة مؤتمرات دولية تحت رعاية الأمم المتحدة فى الفترة ما بين ١٩٧٢ وحتى عام ٢٠٠٢م المؤتمر الأول ١٩٧٢ تحت عنوان الإنسان والبيئة عقد فى استوكهولم بالسويد ، المؤتمر الثانى ١٩٩٢ بعنوان البيئة والتنمية عقد فى ريودى جانيرو بالبرازيل ، المؤتمر الثالث ٢٠٠٢ بعنون مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة عقد فى جوهانسبرج بجنوب افريقيا ،ويعبر تغير أسماء المؤتمر عن تطور مفاهيم التنمية فى العالم واستيعاب العلاقة بين الإنسان والمحيط الحيوى الذى يعيش فيه ويمارس انشطة الحياة المختلفة ، وعقد مؤتمر رابع فى عام ٢٠١٢ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، راجع وانظر تفصيلا موقع منظمة الامم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية.

ماهية التنمية المستدامة Sustainable Development:

يقصد بالتنمية المستدامة تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضراربحقوق الأجيال القادمة، وبذلك تؤدى إلى تغير حياة الإنسان وتحسن حقيقي فيها.

وفى ظل التنافس العالمى بين الدول على النهوض بكافة قطاعات الدولة واكتساب الميزة التنافسية للأسواق الدولية، والتمكن من الوقوف بقوة فى ساحة الأعمال الدولية بشتى المجالات أضحى مفهوم التنمية المستدامة أساسا لتمكين الدولة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وعسكريًا، حيث تسعى الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة الداخلية لنفسها بهدف الحفاظ على سيطرتها على مواردها الداخلية وعلى حكمها ومنع تدخل أى دولة أخرى ذات هيمنة لاستغلالها و استنزاف طاقاتها ومواردها والتحكم بها؛ لذلك يعد مفهوم التنمية المستدامة أساسية لتحقيق الحياة الكريمة للشعوب ثم الاحتفاظ بالاستقلالية والحق فى صنع القرارات[1].

أهداف ومبادئ التنمية المستدامة :

لقد وضعت منظمة الأمم المتحدة سبعةعشرهدفًا للتنمية المستدامة، وقد ذكرت هذه الأهداف فى قرارالجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٠ م وتعرف باسم الأهداف العالمية.[2]

وتهدف التنمية المستدامة إلى الوفاء بحاجات البشرمع الحفاظ على الموارد البشريةوالطبيعية وكذلك محاولة الحد من التدهورالبيئى فهى السبيل لضمان حصول الإنسان على مقومات الحياة فى الحاضروالمستقبل والمعروفة رسميًا باسم «تحويل عالمنا» وذلك فى جدول أعمال عام ٢٠٣٠ م التنمية المستدامة.

فقد أصبحت التنمية المستدامة مدرسة فكرية تدرس وتنشر فى أنحاء العالم،وقد تعددت تعريفاتها[3] ومن بينها:

أن الاستدامة تعني كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية، والاجتماعية، والأخلاقية ولن يتم

(1) Ecological Sciences for Sustainable Devlopment http://www.uresco.org /17-6-2018.

(2) http://www.nuorg/en/secyion/what- we- dol promote - sustainable development/ index – html

(٣) د/ معتصم محمد إماعيل : دور الاستثمارات فى تحقيق التنمية المستدامة – جامعة دمشق – كلية الاقتصاد ٢٠١٥ صـ١٩ وما بعدها صـ٤٣ وما بعدها منشور على شبكة المعلومات الدولية .

ذلك دون القضاء على أي شكل من أشكال التفرقة سواء كانت داخل المجتمع الواحد أو الدول أو بين مختلف الأجيال[١].

وتعد التنمية المستدامة دعوة عالمية للعمل من أجل القضاءعلى الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتع جميع البشر بالسلام والازدهار.

وتستند هذه الأهداف إلى ما تم إحرازه من نجاحات فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠ م - ٢٠١٥م) كما تشمل كذلك مجالات جديدة مثل : تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستهلاك المستدام، والعدالة والسلام ... والتى تعد من ضمن أولويات الأهداف العالمية ..[٢]

إن من أهداف التنمية المستدامة توفير خطة وجدول أعمال مشتركين لمعالجة بعض التحديات الملحة التى تواجه العالم مثل الفقر، وتغير المناخ ، والصراعات ، وعدم المساواة الاجتماعية...[٣].

ومنذ دخول الأهداف العالمية حيز النفاذ وذلك فى يناير ٢٠١٦م وهى مستمرة فى توجيه سياسات وتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنوات الخمسة المقبلة[٤]. ولتحقيق التنمية المستدامة فى مصريجب التوصل إلى التوازن بين التنمية الاقتصادية والبشرية من جهة وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى.

(1) Christenbroghag,Developpement durable, responsabilitesociatale des enterpriscs. Conres international avec durable en action, 6-4 suspendre –v- genere- sisces.2004 p:3.

(٢) المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الجمعية العربية للإدارة البيئية ، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية « التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية شرم الشيخ ، نوفمبر ٢٠٠٩م .

(٣) انظر فى ذلك : موقع سابق : https:// www.un.org/en/section

(٤) ما صرحت به السيدة / هيلين كلارك مدير برنامج الأمم المتحدة عن خطة دعم عام ٢٠٣٠م بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي راجع نفس الموقع السابق .

المطلب الثاني

إستراتيجية الحوكمة فى ظل التنمية المستدامة

تأتي هذه الإستراتيجية خاصة فى ظل الظروف الراهنة التى تعيشها مصر بأبعادها المحلية والاقتصادية والعالمية خاصة عقب ثورتى ٢٥يناير ٢٠١١ م و ٣٠ يونيه ٢٠١٣ م ، والتى تتطلب إعادة النظرفى الرؤية التنموية وذلك لمواكبة هذه التطورات والإصلاحات فى شتى القطاعات المختلفة ووضع أفضل السبل بما يمكن المجتمع المصرى من النهوض والتقدم للانتقال إلى مصاف الدول المتطورة والمتقدمة.

متطلبات الحوكمة للتنمية المستدامة :

لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تتوافر بعض المتطلبات الأساسية والتى تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وضبط مصادر التلوث والحد منها والبحث عن مصادر طاقة جديدة لا تضر بالبيئة، وهذه المتطلبات تتمثل فى أنها سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية ، أوبيئية[١].

وترى الباحثة أن الحوكمة هى السبيل للوصول للتنمية المستدامة والنهوض بها، وأن نظرة العالم لها على أنها تُحول العالم نحو الأفضل والمساواة والعدالة الاجتماعية ، وتعزيز الابتكار، والسلام فهذا لا يتحقق إلا فى محيط يركزعلى تحسين الإنتاجية والنمو المستدام فى الأجل الطويل فلابد وأن يكون النموذج قاعدة واسعة عبر القطاعات المختلفة والجوانب المرتبطة بالإصلاحات الهيكلية والإدارية الهادفة لتحقيق التنوع الأقتصادى ، ويتحقق ذلك بتطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة.

تحديات الحوكمة والتنمية المستدامة :

فى إطار الصلة الوثيقة التى تشكلت بين قيم وقواعد الحوكمة وشتى مجالات التنمية على اختلاف مستوياتها بات التزام الدولة ومؤسساتها المختلفة بمعايير الحوكمة وقيمها شرطًا حاكمًا وفعالًا لنفاذها لأسواق المال الدولية [٢]،خاصة بعد أن

(١) جغرافية التنمية نخبة من خبراء التعليم ، نماذج عالمية وتطبيقات عربية ، طبعة أولى ، القاهرة ، الدولية لنشر والتوزيع ٢٠٢٠/٢٠٢١، ص ١١ وما بعدها .

(٢) د/ نهلة محمد أحمد ، العلاقة بين الحوكمة والنمو الاحتواي ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٧ صـ١٢ وما بعدها .

أكدت التجربة العملية أن غياب قيم الحوكمة كان عاملًا هامًا فى تقويض التنمية وإخفاق برامج الإصلاح فى الكثيرمن الدول.

وتسعى دول العالم جاهدة إلى غرس وتطوير مفهوم الحوكمة وتبوئها المكانة العلمية التى نراها عليها الأن فى شتى المجالات والقطاعات المختلفة.

إن العلاقة الوطيدة بين الحوكمة والقطاع الحكومي بشكل عام وبالتالي مؤسسات الموازنة العامة للدولة تؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى الاقتصاد القومى المصرى ونذكر من ضمن التحديات التى تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فى مصر والتى تتمثل فى مشكلة النمو السكاني، مشكلات تمويل لتمويل عملية التنمية مع البحث عن وسائل غير تقليدية لضمان استدامة هذا التمويل ، إلى جانب تقوية نظام المتابعة والتقييم وأيضًا فكرة تحديث البيانات الحكومية[١].

وترى الباحثة أن الدولة المصرية قامت بإصلاحات فى العديد من القطاعات كما ذكر تفصيلًا فى قطاع التعليم والصحة وقطاع المقاولات والنقل والمواصلات ومكافحة التلوث البيئي والبحث عن مصادرجديدة للطاقة .. وغيرها من القطاعات المختلفة، لذلك فإننا بالاتفاق والتعاون بين المؤسسات والوزارات الحكومية وبتفعيل القرار ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ م يمكن أن تتوصل إلى وضع حد للمشكلات التى عرضتها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.

خطوات الإصلاح لتطبيق الحوكمة :

اتخذت الحكومة المصرية قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ م ، وثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ م خطوات إصلاحية كان من شأنها رفع مستوى الشفافية والإفصاح فيما يتعلق بمنظومة الدعم، وقد تمثلت هذه الخطوات فى إظهار الدعم الضمنى للمنتجات البترولية كدعم صريح فى الموازنة العامة للدولة بدءًا من موازنة العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م ،وكذلك إظهارالدعم الضمنى للكهرباء وكان ذلك بتعديل قانون الموازنة رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٣ بموجب القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٢ [٢]. وكذلك نشرالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٩ م والخاص بربط الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠م[٣]وترتب

(١) مؤتمر وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى المصرية مع الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والبيئية فى القاهرة فى ١٤ أكتوبر ٢٠١٦م .

(٢) د/ محمد زكى على السيد ، مرجع سابق صـ٣٠ وما بعدها

(٣) انظر فى ذلك الجريدة الرسمية للقانون ٧٩ لسنه ٢٠١٩م وذلك بربط الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠م

على ذلك إرساء حق البرلمان فى الموافقة المسبقة على الموازنات التكميلية والزيادة فى اعتماد أي بند من بنود الموازنة، وكان لذلك أثركبيرفى رفع مستوى الشفافية والمصداقية والإفصاح وإطلاع البرلمان والمجتمع على الاتجاهات المختلفة التى تتخذها منظومة الدعم والزيادات التى تحدث فى بعض عناصرها.

وإلى جانب منظومة التعليم والصحة والكهرباء وغيرها فقد لمسنا إصلاحات أخرى بفضل الرقابة والمتابعة من كل من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والجهاز المركزي للمحاسبات كل فيما يخصه.

وكذلك الدورالبارز والحيوى من قبل هيئة الرقابة المالية ، وأيضا المتابعة المستمرة من رئيس مجلس الوزراء وذلك لإرساء قيم الحوكمة فى القطاعات المختلفة والذي يعد بمثابة توجيه المسار نحوالتنمية المستدامة.

وأيضًا فإن خطوات الإصلاح تسهم فى تعميق قنوات المساءلة والرقابة وتحقيق فاعليتها وهوأساس الحوكمة الرشيدة، وأساس التفاعل السليم بين مؤسسات المجتمع وبالتالي يؤدي إلى تحقيق الوحدة والترابط الاجتماعى، ورفع المستوى المعيشى، والدفع نحوالتنمية المستدامة وفاعليتها.

وكذلك القراررقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ م الصادر عن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بشأن استحداث تنظيمى لقسمى المراجعة الداخلية والحوكمة وجعلها تتصف بالإلزامية، والتنسيق والتعاون بين الجهازالمركزي للتنظيم والإدارة والقطاعات المختلفة بالجهاز الإدارى بالدولة والذى يعد غرسًا نجنى ثماره فى المستقبل القريب كذلك قد اتخذت الدولة المصرية مسارًا جادًا نحو مكافحة التلوث البيئي المتعلق بالغلاف الجوي أو الزراعة والري وهدم الاستثمارالأخضر[١] .

الاستثمار الأخضر:

يتميزالاستثمارالأخضربالمرونة والاستدامة ويساعد فى المحافظة على موارد كوكبنا ويخلق مجتمعًا صحيًا ونظيفًا خاليًا من الأمراض.

وقد عرفته منظمة الأمم المتحدة فى مبادرة "الاقتصاد الأخضر" وذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه الاقتصاد الذي يؤدى إلى تحسين حالة

(١) حيث أن حماية البيئة يعد واجبًا وطنيًا يكفله الدستور.

الرفاهية ، فهو يعمل على الحد من المخاطر البيئية وتدهور النظام الأيكولوجي ، كما يعمل على تقليل انبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون".

ويتضمن مفهوم الإقتصاد الأخضر ثلاثة عناصر وهى:

العناصر البيئية : من احترام الحدود، وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقة والموارد الطبيعية.

العناصر الاجتماعية : بتوفير فرص العمل اللائقة والمناسبة غير الملوثة والمضرة للبيئة، وتحقيق العدالة لجميع دول العالم وبين الأجناس والأجيال المختلفة، والحد من الصراعات، ومكافحة الفقر وزيادة الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة، والوصول إلى الخدمات الأساسية وتوفير الحماية لنشر الأمن والسلام.

العناصر الاقتصادية : بالاتجاه نحو الابتكار وتشجيع نقل التكنولوجيا والمحافظة على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة[1].

ويعرف التقرير الثالث لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النمو الأخضر بأنه تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرارية الأصول الطبيعية فى توفير الموارد والخدمات البيئة التى تعتمد عليها رفاهيتنا فى العالم أجمع[2].

إن التنسيق لرؤية مصر ٢٠٣٠ م وتحقيق أهداف التنمية المحلية بما يعمل على دعم التنمية المستدامة يتطلب تطبيق اللامركزية .

واللامركزية هى أسلوب لإدارة شئون الدولة والمجتمع فى إطار من التعدد والتكامل بين المجتمعات المحلية من خلال دعم الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد ، وهى أساسا لإرساء مبادئ الديمقراطية ووضع آليات تساهم فى التوزيع العادل لمردودات التنمية بين المحافظات.

وقد قامت وزارة التنمية المحلية فى مصر باتخاذ عدة خطوات لتطبيق اللامركزية وعلى رأسها : إعادة النظر فى الإطار القانوني للنظام المحلي، وتحديد تقسيم الوظائف والأنشطة على نحو متسق ومتكامل بين المستويين: المركزى، والمحلى،

(1) UNEP Green Economy website:
https://europa.eu' /capacity 4dev/file/ 17413 /download? Taken.
(2) united nations Enviroment programe/
https:// web- orchive -org/ web/20160327113927.

وبناء وتنمية القدرات المحلية، وإعادة الهيكلة الإدارية والوظيفية للمؤسسات المركزية والمحلية بما يتناسب مع مهامها الجديدة، وبجانب ذلك تطويرمنظومة التمويل المحلي ونظم الرقابة المالية[١].

وتتم التنمية وتحدث أثرها بإشراك المواطنين فى عملية التنمية على المستوى المحلي وصقل مهارات الكوادرالشابة والاستعانة بالخبرات والتجارب المحلية والدولية الناجحة والاستعانة بالخبرات والتجارب المحلية والدولية الناجحة للنهوض بالإدارة المحلية.

وتسعى الحكومة المصرية جاهدة إلى تطويرالقطاعات المختلفة لإعطاء أفضل الخدمات للمواطن وتحسين الخدمات المقدمة إليه لتحقيق رضاء المواطن.

أما عن مشكلات التمويل تمويل عملية التنمية فإننا نتجه إلى مصادرالتمويل غير التقليدية لضمان استدامة هذا التمويل[٢].

وبذلك فإن مفهوم الحوكمة يركزعلى تغيردورالحكومة من الانفراد فى رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات إلى المشاركة والتنسيق بين المشاركين فى إدارة شئون الدولة ،وعلى المواطن المصرى استيعاب العلاقة بين الفرد والمحيط الحيوى الذى يعيش فيه، وأن يمارس أنشطة الحياة المختلفة بالإدارة الرشيدة التى توجه المسارنحوالتنمية المستدامة.

" وآخر دعواهم أن الحمد للّه رب العالمين"

(١) مؤتمر يوم الخدمة المدنية مرجع سابق ، وقد أوضح وزير التنمية المحلية أن تطبيق اللامركزية بشكل حقيقى تم تطبيقه على أرض محافظتى قنا وسوهاج وذلك خلال برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر والممول جزئيا من البنك الدولى ومساهمة من الحكومة المصرية

(٢) وذلك بالاستعانة والاتجاه نحو نشاط التأجير التمويلى القانون رقم ١٧٦ لسنه ٢٠١٨م بشأن تنظيم نشاطى التأجير التمويلى والتخصيم وغيره من القوانين المساعدة على إنشاء المشروعات وتطويرها .

الخاتمة

الحوكمة هى مجموعة القواعد والنظم والقرارات التى تهدف إلى تحقيق الجودة والتمييزفى الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة وذلك بالإدارة الرشيدة.

وكما أوضحنا فإن الحوكمة أسلوب أو فن لإدارة المؤسسة بالإدارة الرشيدة وفى إطار الثقة الوثيقة التى تشكلت بين قيم وقواعد الحوكمة وشتى مجالات التنمية على اختلاف مستوياتها بأن تلتزم الدولة ومؤسساتها المختلفة بمعايير ومبادئ الحوكمة وقيمها كشرط حاكم وفعال لنفاذها لأسواق المال الدولية.

وقد قامت الدولة المصرية بإصلاح العديد من القطاعات مثل قطاع التعليم، والصحة ، والمقاولات ، والنقل والمواصلات ، ومكافحة التلوث والبحث عن مصادر جديدة للطاقة ... وغيرها من القطاعات المختلفة، ولذلك فإننا بالاتفاق والتعاون بين المؤسسات والوزارات الحكومية وبتفعيل القرار ٥٤ سنة ٢٠٢٠ م بشأن استحداث قسمى المراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإداري يمكن أن نتوصل إلى وضع حد للمشكلات التى تعيق الوصول نحو التنمية المستدامة، وبذلك تؤدى الحوكمة إلى بعث الثقة والمصداقية فى بيئة العمل.

النتائج

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها :-

١. ان تطبيق مبادئ الحوكمة وقيمها يؤدى إلى استقرار النظام المالى والاقتصادى للمشروعات الاستثمارية والحكومية فى شتى المجالات .

٢. أن تطبيق الحوكمة فى مصر لم يقتصر على مستوى الشركات وإنما بدأت بالمجتمع المدنى وكيفية إدارة الدولة للنشاط الاقتصادى فى ضوء المتغيرات الحديثة ، وكيفية استكمال الإطار القانونى الذى يضمن التطبيق السليم للحوكمة .

٣. أن تبنى مبادئ وقواعد الحوكمة فى الجهاز الإدارى بالدولة ، يؤدى إلى دفع عجلة الإنتاج بالجهود المبذولة لضمان مستقبل أفضل يسوده العدل والنزاهة والشفافية .

٤. أن تفعيل القرار ٥٤ لسنه ٢٠٢٠م بشأن استحداث قسمى المراجعة الداخلية والحوكمة بجميع وحدات الجهاز الإدارى بالدولة سنجنى ثماره فى المستقبل القريب .

٥. تعتبر الحوكمة المؤسسية من أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية واستقاطبها لمصر .

٦. يعد نشر الوعى بأهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر فى شتى المجالات كأحد آليات تحقيق التنمية المستدامة .

٧. تساعد الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية على محاربة الفساد والحد منه .

٨. أن نشر ثقافة ومبادئ الحوكمة وإيجابياتها والعائد منها وبأهمية الالتزام بقواعدها من شأنه أن يدفع عجلة الإنتاج والازدهار لتحقيق الرفاهية والانتعاش الاقتصادى. .

٩. تتمتع جمهورية مصر العربية بثروة طبيعية ووفرة الموارد الطبيعية ، وبيئية مناسبة ، ومناخ معتدل .. كل ذلك يعد مصدرًا جاذبًا للاستثمارات الأجنبية فى مصر ولتحقيق التنمية المستدامة .

١٠. نشر التجارب الدولية المبذولة لتبني قواعد ومبادئ الحوكمة يساعد على خلق بيئة مناسبة نحو التنمية المستدامة.

١١. عدم فاعلية القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠م الصادر عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وذلك لعدم تضمنه بند للجزاء عند مخالفة تطبيقه من جهة المؤسسة.

١٢. التنمية المستدامة حق طبيعي للعالم ، تتحقق بالتعاون والتنسيق والمشاركة فى التجارب العالمية والاستفادة منها لكى نحيا حياة كريمة ونحقق السعادة والرفاهية للأجيال القادمة.

التوصيات

وفى الختام وفى ضوء ما تقدم توصي الباحثة بما يلي:

١. سرعة تفعيل قرار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ م بشأن استحداث قسمي المراجعة الداخلية والحوكمة بجميع وحدات الجهازا لإداري بالدولة.

٢. التنسيق بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التنمية المحلية لتفعيل تطبيق اللامركزية وإعادة الهيكلة الإدارية والوظيفية للمؤسسات المركزية والمحلية لدفع عجلة الإنتاج والتنمية بشتى المجالات.

٣. نهيب بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أن يكثف الدورات التدريبية لجميع العاملين فى الجهاز الإداري بالدولة وورش العمل وذلك بالتناوب فيما بينهم، على أن تدخل ضمن تقديرات تقييم الأداء للموظف العام.

٤. حصول الموظف العام على تقييم الأداء بدرجة ممتاز إذا قام بعمل بحث سنوى فى مجال عمله ، أو ابتكار يخدم جهة عمله، أو إقتراح أفكار مبدعة وقيمة تخدم جهة الإدارة والصالح العام ، ويتم مراجعته من قبل المختصين بلجنة مشكلة، ويرفع للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وذلك لخلق روح المنافسة والابتكار لدى الموظف العام.

٥. تبادل الخبرات بين المؤسسات المختلفة لتشجيع التطويروالابتكارفى ظل الإدارة الرشيدة.

٦. تبنى مبادئ الحوكمة وقيمها بهدف خلق بيئة مناسبة فى مجال العمل الحكومى.

٧. نهيب بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بعقد محاضرات دورية عن طريق إنشاء منصة الكترونية لجميع العاملين بالجهاز الإدارى بالدولة.

٨. عرض النشرات الدورية الصادرة عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عن طريق المنصة الإلكترونية لكي تكون حجةعلى جميع العاملين بالجهاز الإدارى بالدولة.

٩. قيام الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بتحديدعدد من الموضوعات التى ستكون محل البحث وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية بالدولة فى

موضوعات حيوية كل فى مجال اختصاصه، وذلك فى شكل مسابقة على مستوى الجمهورية وإعطاء جائزة لأفضل بحث وللمؤسسة التى شاركت بالبحث مما يؤدى إلى خلق روح المنافسة والابتكار. واستفادة القائمين بالمراجعة الداخلية والحوكمة بهذه الابتكارات والأبحاث السنوية وذلك بتطبيقها لتحقيق الارتقاء بمستوى الجهاز الإدارى.

١٠. توعية المواطنين والمستثمرين بصفة عامة وإرشادهم إلى فائدة مبادئ الحوكمة وأهمية العمل على تطبيقها. وذلك من خلال وسائل الإعلام وإنشاء مواقع إلكترونية لنشر فؤائد ومبادئ الحوكمة.

١١. على الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة إصدار منشور يوضح الإجراءات العملية لتطبيق القرار ٥٤ لسنة ٢٠٢٠م والجزاءات المترتبة على عدم الالتزام به .

١٢. تكثيف توعية المواطنين للمحافظة على الموارد الطبيعية كي يحيا أبناءها حياة كريمة ونحقق الأمن والازدهار للأجيال القادمة.

١٣. وضع الأجيال القادمة فى اعتبارنا أثناء مراجعة القرارات والإجراءات التى يقوم بها التقسيم التنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة من أجل الحفاظ على قيمة التنمية المستدامة .

الرمز	المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الإنجليزية
I FC	مؤسسة التمويل الدولى	International Finance
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائى	United Nations Development program
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference on trade and Development
CC	السيطرة على الفساد	Control of Corruption
OECD	منظمة التعاون الدولى والتنمية	Organization for Economic cooperation and Development

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

- د/ أمل محمد محمد علي، مجلة بحوث الشرق الأوسط ،بحث منشورعلى شبكة المعلومات الدولية ٢٠١٨ م .
- الدليل المصرى لحوكمة الشركات الإصدار الثالث الصادر فى أغسطس ٢٠١٩ م .
- د/ بسام بن عبدالله البسام - الحوكمة فى القطاع العام - معهد الإدارة المعنية مركز البحوث - المملكة العربية السعودية ٢٠١٦م منشور على شبكة المعلومات الدولية.
- جغرافية التنمية نخبة من خبراء التعليم ، نماذج عالمية وتطبيقات عربية، طبعة أولى ، القاهرة الدولية للنشر والتوزيع ٢٠٢٠/٢٠٢١م.
- د/ سامى محمد عليان ،حوكمة شركات المساهمة المدرجة فى البورصة، رسالة دكتوراة بكلية الحقوق – جامعة القاهرة، ٢٠١٢ م .
- د/ صابر الحسيني محمود الجندى، اختيار القيادة الإدارية، رسالة دكتوراة. كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٩٧م.
- د/ طارق عبد العال حماد،حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ ، التجارب) تطبيقات الحوكمة فى المصارف،الدار الجامعية بالإسكندرية ٢٠٠٥م.
- د/عبد الحليم شمس، محاضرة الجوانب المحاسبية للحوكمة دورة حوكمة الشركات بجامعة الأزهر، صادرة عن مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى، ٢٠٠٨ م .
- د/عبد الستارعبد الحميد محمد، حوكمة الشركات والنمو الاقتصادى ، جمعية الاقتصاد السياسى، العدد ٤٩٢ اكتوبر، ٢٠٠٨ م .
- د/عبد الحميد عبد المنعم عقدة ، المراجعة وإدارة المخاطر فى ظل الحوكمة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية الجزء الأول،٢٠٠٥م.

- د/عبدالقوى على مصرى، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات دراسة مقارنة مكتبة القانون والاقتصاد ،الرياض ،٢٠١٢ م .
- د/ عصام حنفى محمود، التزامات الشركات بالشفافية والإفصاح، دار النهضة العربية - القاهرة - ٢٠٠٦م.
- د/عطا الله وارد خليل. ود/عبد الفتاح العشماوى - الحوكمة المؤسسية ، الحرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠٠٨م.
- د/محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات - الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية - القاهرة - ٢٠٠٩م.
- د/ معتصم محمد إسماعيل : دور الاستثمارات فى تحقيق التنمية المستدامةز جامعة دمشق. كلية الاقتصادو ٢٠١٥م - منشور على شبكة المعلومات الدولية
- د/محمد أحمد مشعل ود/ سعيد خضرعباس، الرقابة المصرفية الفعالة وأثرها على سلامة الصناعة المصرفية فى ضوء مبادئ بازل - عمان وبدون ناشر - منشور على شبكة المعلومات الدولية .
- د/محمد حسن يوسف ، محددات الحوكمة ومعاييرها، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية.
- د/محمد خالد ياسين الياسين - النظام القانونى لحوكمة شركات المساهمة - دار النهضة العربية - القاهرة - ٢٠١١م.
- د/ محمد سعيد بخيت - مبدء تكافؤ الفرص فى مجال الوظيفة العمومية - دراسة مقارنة - رسالة دكتوراة بكلية الحقوق - جامعة أسيوط - ٢٠٠٩م.
- د/محمد زكي على السيد، الحوكمة فى الموازنة العامة للدولة مع التطبيق على سياسات الدعم فى الاقتصاد المصرى ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة، ٢٠٠٨ م.
- د/محمد علي سويلم، حوكمة الشركات فى الأنظمة العربية ، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٠ م .
-

- د/ معتصم محمد إسماعيل :نور الاستثمارات فى تحقيق التنمية المستدامة – جامعة دمشق – كلية الاقتصاد، ٢٠١٥ م ،منشور على شبكة المعلومات الدولية.
- د/مصطفى مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالى والإدارى، مطبعة الدار الجامعية بالاسكندرية ،٢٠٠٩ م .
- د/ نجلاء السيد المشد، التأجير التمويلى للمنقولات دراسة مقارنة بين القانون المصرى والفرنسى، رسالة دكتوراه بكلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ٢٠١٧ م .
- د/نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٦م.
- د/ نهلة محمد أحمد، العلاقة بين الحوكمة والنمو الاحتوائى ،رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠١٧ م .
- د/ هبة محمود الطنطاوى الباز، التطورات الحديثة فى الصناعة المصرفية واستراتيجية تمثل البنوك فى مواجهتها، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومى،٢٠٠٦م.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- Brian Coyle , corporat Governance,ICSA puplishingb LID 2015,London.

-christen BroGHAG,Development durable, responsabilite sociatale des enterprises, Conres international avec durable en action, 6-4

suspendre - V-genere - sisces.2004

-Demir Yener,todisclose,or not to Disclose:that is the question, 2006 ,www. org/ puplicat ….

-Robert A.G. Monks and Nell Minow, Corporate Governance,Black well publishing, Oxford, uk, ,2004

-SCHARECHTER. Andrea an Salch M. Nsouli challenge of TheE. banking Revolution france and Development Aquarterly magazineof the international monetary fund, September, 2002.

ثالثا: المؤتمرات:

تم عقد ثلاثة مؤتمرات دولية تحت رعاية الأمم المتحدة فى الفترة مابين ١٩٧٢ م وحتى عام ٢٠٠٢ م ، المؤتمر الأول ١٩٧٢ تحت عنوان "الإنسان والبيئة" عقد فى استوكهولم بالسويد ، المؤتمر الثاني ١٩٩٢ بعنوان البيئة والتنمية عقد فى ريوديجانير وبالبرازيل ، المؤتمر الثالث ٢٠٠٢ بعنوان "مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة" عقد فى جوهانسبرج بجنوب افريقيا ، ويعبر تغير أسماء المؤتمر عن تطورمفاهيم التنمية فى العالم واستيعاب العلاقة بين الإنسان والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه ويمارس أنشطة الحياة المختلفة ، وعقد مؤتمر رابع فى عام ٢٠١٢ مؤتمرالأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الجمعية العربيـة للإدارة البيئـية، أوراق عمـل المؤتـمر العـربي الـرابع للإدارة البيئـية التنـمية المستدامة والإدارة المجتمعية شرم الشيخ نوفمبر ٢٠٠٩ م انظرفى ذلك:

https//: www.un.org/en/section

مؤتمر وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري المصرية مع الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والبيئية فى القاهرة فى ١٤ اكتوبر٢٠١٦م.

-مؤتمر يوم الخدمة المدنية وقد أوضح وزير التنمية المحلية أن تطبيق اللامركزية بشكل حقيقي تم تطبيق اللامركزية بشكل حقيقى على أرض محافظتي قنا وسوهاج وذلك خلال برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر والممول جزئيًا من البنك الدولي ومساهمة من الحكومة المصرية.

مؤتمر القمة العالمية للحكومات التى عقدت فى دبي بتاريخ ٢٠١٦/٢/٨م وقد شارك فيها أكثر من ١٤٠ حكومة حول العالم والدورة السابعة للقمة العالمية للحكومات عام ٢٠١٩ م .

رابعًا : المقالات والبحوث :

التطور التاريخى لحوكمة الشركات فى مصر وسوريا . مركز المشروعات الدولية الخاصة مقال بعنوان : لمادا تعد حوكمة الشركات هامة أنظر الموقع اللالكترونى:www.cipe-org.

د/ حسين عبده الماحي ، حوكمة الشركات وقاية من الإفلاس بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى لكلية الحقوق جامعة المنصورة –ابريل،٢٠٠٩م.

د/ رجب أحمد محمد ندا، حوكمة الشركات ومدى أهمية دورها فى مواجهة الفساد المالى ، بحث منشور فى مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامى ،جامعة الأزهر، العدد السادس والثلاثون لعام ٢٠٠٨م .

د/ نادية محمد معوض: أثر المعلوماتية على الحق فى سرية الأعمال. كلية الحقوق جامعة حلوان. منشور على الموقع اللالكترونى:www.flaw.ebu .eg.

خامسًا: الدوريات والمجلات :

مجلة مصر المعاصرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع .

سادسًا: القوانين والأحكام:

الدستور المصرى.

قانون الخدمة المدنية ٨١ لسنة ٢٠١٦م.

اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية.

الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية).

سابعًا:المواقع الالكترونية:

مبادئ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشأن حوكمة الشركات انظر تفصيلا https: www.oecd.org.

والترجمة باللغة العربية على :WWW.cipe.arabia.corghttps

الدليل المصرى لحوكمة الشركات، وكذلك تفصيلا انظرمبادئ الحوكمة على الموقع:

http://www.oecdorg/dad/corporate/principles

-Ecological Sciences for Sustainable Devlopment

-http://www.unesco.org 2018/6/17

-https://www.un.org/en/secyion/what-we-dol promote-sustainable development/ index-html

-UNEP Green Economy website:

-https://europa.eu/ capacity 4dev/file/ 17413/ download?taken

-united nations Enviromentprograme

-https://web-orchiveorg/web/20160327113927

Retrieved 2019-12-18 www.britannicc.com Enviromental

ثامنًا: الملاحق

الوقائع المصرية - العدد ١٣٧ تابع (ب) فى ١٧ يونيه سنة ٢٠٢٠

الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

قرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠

باستحداث تقسيم تنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة

بوحدات الجهاز الإدارى للدولة

رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣؛

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية المعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧؛

وعلى قانون إنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة١٩٦٤؛

على القانون رقم ٥٣لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم٤٣ لسنه ١٩٧٩

وعلى القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية؛

على قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة١٩٩٨؛

على قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية

وعـلى قرار رئـيس مجـلس الـوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ باستحداث بعض التقسيمات التنظيمية فى وحدات الجهاز الإداري للدولة؛

ولمصلحة العمل ؛

الوقائع المصرية – العدد ١٣٧ تابع (ب) فى ١٧ يونيه سنة ٢٠٢٠

قـــرر :

(المادة الأولى)

تتخذ كل وزارة أو مصلحة أو جهاز حكومى أو وحدة محلية أوهيئة عامة الإجراءات اللازمة لاستحداث تقسيم تنظيمي للمراجعة الداخلية والحوكمة فى هيكلها التنظيمى، يتبع السلطة المختصة.

(المادة الثانية)

يهدف التقسيم التنظيمي للمراجعة الداخلية والحوكمة إلى حماية أموال الدولة، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبية فى أعمال الوحدة ؛ وذلك من خلال الأتي :

التأكد من حماية أموال وممتلكات وموارد الوحدة بمختلف أنواعها .

ضمان فاعلية العمليات والإجراءات الإدارية والمالية والفنية وحسن سيرالعمل بالوحدة .

تعزيز الالتزام بالتشريعات والأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الملزمة للوحدة .

دعم مبادئ الحوكمة وتطبيق قيم ومعايير المراجعة الداخلية .

المساهمة فى تعزيز جهود أجهزة الدولة المختصة بالوقاية من الفساد .

(المادة الثالثة)

يختص التقسيم التنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة بالآتى :

وضع الخطة السنوية للمراجعة الداخلية والحوكمة بالوحدة.

مراجعة الالتزام بالدستور والقوانين واللوائح، والسياسات والبرامج والتعليمات والإجراءات المعتمدة، ومدونة السلوك الوظيفى، وكذا تعليمات السلطة المختصة وجهات الاختصاص .

مراجعة الخطط الاستراتيجية والتنفيذية والتشغيلية للوحدة للتأكد من مدى فاعليتها.

مراجعة الالتزام بتطبيق القرارات الإدارية والمالية والكتب والمنشورات الدورية.

مراجعة انتظام اجراءات العمل السارية والتحقق من مدى كفايتها وملاءمتها.

الوقائع المصرية - العدد ١٣٧ تابع (ب) فى ١٧ يونيه سنة ٢٠٢٠

مراجعة سلامة وصحة إجراءات عمليات المراجعة المالية أثناء وبعد الصرف باستخدام العينات و الفحص الشامل .

مراجعة كفاءة استخدام الموارد المالية والعينية بما يكفل حماية أموال وممتلكات الوحدة .

مراجعة مدى الالتزام بالتعاقدات والاتفاقيات وبروتوكولات التعاون التى تكون الوحدة طرفا فيها .

مراجعة أعمال إجراء الفحص الدوري والمفاجئ على كافة أنشطة الوحدة للتأكد من حسن سير العمل .

مراجعة أعمال الجرد الدورى والمفاجئ على المخازن والعهد، والمستودعات و الحملة الميكانيكية والتأكد من دقة دفاترها وسجلاتها ومستنداتها والإجراءات المطبقة بصددها .

المراجعة الدورية والفجائية على أعمال الشئون الوظيفية والسجلات والملفات الخاصة بها والتحقق من مدى سلامة تطبيق أحكام القوانين المعمول بها .

تقديم مقترحات تصحيحية لأعمال الوحدة لتلافى حدوث أخطاء أو مخالفات بما يكفل تحسين مستوى وكفاءة الأداء .

إعداد تقارير دورية بنتائج وملاحظات أعمال المراجعة على الإدارات الأخرى داخل الوحدة ، لعرضها على السلطة المختصة.

تقديم تقارير دورية لهيئة الرقابة الإدارية بنتائج أعمال الوحدة، مع الإبلاغ الفوري عند اكتشاف أي جريمة جنائية أو مخالفة مالية أو إدارية أو حالات غش أو استيلاء على المال العام ، وتلبية التكليفات الصادرة عن الهيئة .

تلقى تقارير وملاحظات الأجهزة والهيئات الرقابية كالجهاز المركزي للمحاسبات ودراستها وتجميع الردود عليها بالتنسيق مع الإدارات المختلفة وعرضهاعلى السلطة المختصة .

القيام بكافة البحوث والدراسات الفنية والمالية والإدارية الخاصة بالمراجعة الداخلية.

متابعة ما يصدر عن الهيئات المحلية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بمعايير المراجعة الداخلية والحوكمة للاسترشاد بها .

الوقائع المصرية - العدد ١٣٧ تابع (ب) فى ١٧ يونيه سنة ٢٠٢٠

(المادة الرابعة)

تتقدم السلطة المختصة بجميع الوحدات المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة باقتراح استحداث تقسيم تنظيمى جديد للمراجعة الداخلية والحوكمة.

وتلغى أى تقسيمات تنظيمية أخرى تقوم بذات المهام مثل التفتيش المالي والإدارى أو التوجيه المالى والإدارى أو التفتيش والرقابة أو الرد على مناقضات الجهاز المركزي للمحاسبات ، أو ما يعادلها من تقسيمات تنظيمية .

(المادة الخامسة)

يشترط فى من يشغل إحدى وظائف التقسيم التنظيمى المتحدث بموجب هذا القرار إضافة إلى استيفاء الشروط الأخرى المقررة لشغل الوظائف - توافراللآتي :

أن يكون حاصل اعلى تقرير تقويم أداء بمرتبة كفء على الأقل خلال السنتين السابقتين مباشرة على شغل الوظيفة .

ألا يكون قد وقع عليه جزاء الخصم من الأجر لمدة أو تزيد على ثلاثة أيام خلال السنتين السابقتين مباشرة على شغل الوظيفة .

ألا يكون قد سبق إدانته فى محاكمة تأديبية أوجنائية طوال مدة عمله .

خبرة فنية تخصصية بأحد المجالات المطلوبة ومراجعتها لمدة خمس سنوات على الأقل .

اجتياز البرامج التدريبية المؤهلة لشغل الوظيفة بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد والجهات المعنية الأخرى.

وفى جميع الأحوال يشترط لشغل إحدى وظائف التقسيم التنظيمى المستحدث بموجب هذا القرار أو النقل منه استطلاع رأي هيئة الرقابة الإدارية .

الوقائع المصرية - العدد ١٣٧ تابع (ب) فى ١٧ يونيه سنة ٢٠٢٠

(المادة السادسة)

تلتزم السلطة المختصة بجميع الوحدات المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار بموافاة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بخطة العمل والإطارالزمنى اللازم لتطبيق التقسيم التنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة ، موضحا بها مقرراته الوظيفية وعدد الموظفين المقترح للعمل به، وذلك خلال موعد أقصاه ثلاثة أشهرمن تاريخ العمل بهذا القرار .

(المادة السابعة)

يلغي كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره صدرفى ٢٠٢٠/٣/١٨ م.

رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

أ. د صالح عبدالرحمن أحمد

ملخص البحث

تسعى هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الحوكمة والمناخ المؤسسى لتحقيق التنمية المستدامة ، وإبراز تطبيق مبادئ الحوكمة فى تعزيز واستدامة نموا لمؤسسات.

فقد أصبح إرساء قيم ومبادئ الحوكمة إطارًا عامًا يحكم المنظومة الخاصة بإدارة شئون الدولة والمجتمع على اختلاف محاورها وأبعادها، كما بات التزام الدولة ومؤسساتها المتباينة بتلك القيم شرطا حاكمًا لنفاذها لأسواق المال العالمية ، وكذلك الحصول على المساعدات التنموية.

واختتم البحث بمجموعة من التوصيات تهدف إلى زيادة فاعلية نظام الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات الافتتاحية:

الحوكمة - الإدارة الرشيدة - الاستثمار - الاقتصاد الأخضر – مبادئ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية – التنمية المستدامة.

"the governance in order to ensure for the sustainable" development"

Dr. Naglaa Elsyed Elmashad

Abstract

This study seeks to measure the impact of governance and the institutional climate , to highlight the role of the implementation of the principles of governance. In promoting and sustaining the grouth of enterprises.

Throughout the past decade the concept of governance has evolved to constitute the main pillar governing state Administration, in so far as state and public institutions compliance to governance indicators now comprise achief prerequisite to Joining international capital markets and a cquiring development assistance.

The study concludes with asset of recommendation aimed at increasing the effectiveness of the governance system in order to ensure an attractive environment for investment for the sustainable development.

Key words:

Governance - Good governance - the investment - Green economy- (OECD) principles - Sustainable development.